



Ref : .....

Date : .....

Encl: .....

الرقم : .....

التاريخ : .....

المرفقات : .....

## قرار الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم ( 63 ) لسنة 2010م

في اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 / 11 / 2010م

في الشكوى المقدمة من قبل مؤسسة سما للتجهيزات الطبية ضد جامعة تعز

بشأن المناقصة رقم ( 2 ) والخاصة بتجهيز ورش ومعامل كليتي الهندسة والتربية

اطلعت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات على الشكوى المقدمة من قبل مؤسسة سما الطبية ضد جامعة تعز حول المناقصة رقم ( 2 ) والخاصة بتجهيز ورش ومعامل كليتي الهندسة والتربية، والتي تفيد بقيام الشاكية بالتقدم لشراء وثائق المناقصة بتاريخ 2010/8/22م إلا أنها لم تتمكن من الحصول على تلك الوثائق حتى تاريخ 2010/9/22م بينما حدد موعد فتح المظاريف بتاريخ 2010/10/6م ورأت الشاكية بأن الفترة المتاحة لتقديم العرض ليست كافية ونظراً لتأخر الجامعة في منحها وثائق المناقصة فقد تقدمت بطلب إلى الجامعة مطالبة بتمديد موعد فتح المظاريف إلى أن الجامعة لم تستجب لطلبها وقامت باستكمال الإجراءات وفتح المظاريف في الموعد المحدد. كما أطلعت الهيئة على رد جامعة تعز على الشكوى والذي أوضحت فيه بأنه وعند تقدم الشاكية لشراء وثائق المناقصة بتاريخ 2010/8/22م طلب منها ما يثبت ممارستها للنشاط المتعلق بالمناقصة إلا أن ممثلها لم يقدم ما طلب منه ووعده بالعودة مرة أخرى لتسليم الوثيقة المطلوبة ولم يعد بوثيقة الإثبات إلا بتاريخ 2010/9/5م بعد أن كانت قد استنفذت جميع وثائق المناقصة الجاهزة للبيع وعددها 5 نسخ عندها قام المختصون في الجامعة بعرض الموضوع على لجنة المناقصات المختصة لإقرار إضافة 4 نسخ إضافية من وثائق المناقصة لمنحها بقية المتقدمين بما فيهم الشاكية. ثم صادف بدء إجازة عيد الأضحى المبارك بتاريخ 2010/9/6م واستكمل تجهيز الوثائق المطلوبة بعد إجازة العيد ومنحت الشاكية الوثائق بتاريخ 2010/9/22م. أما ما يتعلق بالتمديد لموعد فتح المظاريف، يشير الرد بأنه ونظراً لتقدم اثنين فقط من المتقدمين الثمانية بالمطالبة بتمديد موعد فتح المظاريف، ولكون الفقرة (أ) من المادة (119) من اللائحة التنفيذية تنص على أن يكون





Ref : .....

Date : .....

Encl: .....

الرقم : .....

التاريخ : .....

المرفقات : .....

التمديد " إذا تقدم بطلب التمديد على الأقل ثلاثة ممن أشتروا وثائق المناقصة أو ما نسبته (50%) ممن اشتروا وثائق المناقصة" فقد رأت اللجنة عدم توفر شرط التمديد وقررت فتح المظاريف في نفس الموعد المحدد في الإعلان.  
وبمراجعة الهيئة العليا لما تقدم وكذا الوثائق المرفقة برد الجامعة تبين لها أن الشاكية قد تأخرت في تقديم وثيقة إثبات ممارستها لتوريد التجهيزات موضوع المناقصة حيث أن وثيقة الإثبات الصادرة عن الغرفة التجارية بصنعاء تشير إلى إصدارها بتاريخ 2010/9/5م كما أن قرار لجنة المناقصات بعدم التمديد يتماشى مع نص الفقرة (119) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات، وعليه قررت الهيئة العليا: رفض الشكوى.

صدر بتاريخ ذو الحجة 1431 هـ الموافق 2010/11/24م

م. عبد الملك أحمد العرشي  
رئيس الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات